# مباحثات مجلس الامن حول اعادة النظر في العقوبات ضد العراق

## اصبحت واشنطن رهينة تعاون دول الجوار والاعضاء الكبار في مجلس الامن

---

قد يكون من الصعب، بعد اقل من خمسة شهور، الحكم على اداء الادارة الامريكية الجديدة، ومع ذلك استطاعت في هذه الفترة القصيرة استفزاز الكثير من اصدقائها، بدءاً من اوروبا في التلويح بسحب القوات الامريكية من البلقان، والتراجع عن اتفاقية كيوتو حول البيئة، الى اثارة مخاوف اوروبا والصين وروسيا باعتماد سياسة دفاع صاروخي تذكرهم بسياسة حرب النجوم للرئيس ريغن.

وحتى كوريا الجنوبية اسقطت مساعيها للتقارب مع الشمال الكوري، عندما تراجعت الادارة الجديدة عن سياسة كلينتون بالانفتاح على كوريا الشمالية.

وسرعان ما تلاشى التفاؤل العربي بمجيء بوش الابن عندما فضل الاخير عدم التدخل المباشر في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي الامر الذي اعتبرته الاوساط العربية بمثابة ضوء اخضر لحكومة شارون في قمع الانتفاضة الفلسطينية، الامر الذي تجسد في اعتذار ولي العهد السعودي الامير عبد الله عن تلبية دعوة البيت الابيض لزيارة واشنطن. وحتى مصر فوجئت باعلان واشنطن عن رغبتها في تقليص قواتها في سيناء بموجب اتفاق السلام بين مصر واسرائيل. وشملت هذه الخيبة ليبيا وايران عندما تلاشى الامل بتغيير واشنطن سياسة العقوبات والمقاطعة تجاه هذين البلدين.

وقد يكون فشل الولايات المتحدة اخيراً في تجديد عضويتها في لجنتي حقوق الانسان، والمخدرات التابعتين للامم المتحدة وجها اخر لمشاعر الخيبة على نطاق دولي.

يعزو البعض هذا التخبط لحداثة الادارة الجديدة، بل الى "عدم وجودها" اصلا، على حد تعبير "التايمز" اللندنية (22 ايار 2001). فمن اصل 489 تعييناً جديدا على رئيس الجمهورية الامريكية تقديمه للكونغرس لاعتماده قبل تنصيبه، لم تتقدم ادارة بوش الا بما يزيد قليلا عن 200 مرشح، ولم تحصل موافقة الكونغرس لغاية نهاية ايار/مايو الا على 55 مرشحاً.

❋ ❋ ❋

وقد انتقد بوش الابن -ابان الحملة الانتخابية- سياسة كلينتون تجاه العراق المعروفة بـ "الاحتواء زائدا التغيير"، وتعهد بان يكون اكثر حزماً من اجل التغيير. فطلب الرئيس بوش حال استلامه السلطة مراجعة سياسة الولايات المتحده تجاه العراق. ولكن ضغط الاحداث، وعدم اكتمال فريق العمل المختص في الخارجية والدفاع الامريكيتين

فرض على الادارة الامريكية التعامل مع الشأن العراقي من منطلق ادارة الازمات وليس تسويتها، دون بلورة استراتيجية متكاملة. فكانت الغارات الجوية في منتصف شباط/فبراير الماضي لمعالجة آزمة فرضها تصاعد المواجهة الجوية العراقية للطائرات الامريكية والبريطانية التي تفرض منطقة الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه، دون التوصل الى قرار نهائي في كيفية التعامل مع مناطق الحظر الجوي، الامر الذي يؤكده البيان الصادر اخيراً عن اثنين من كبار القادة العسكريين الامريكيين بضرورة تقليص او توقف هذه الطلعات الجوية.

وينطبق الامر ذاته على سياسة العقوبات، التي سبق وان وصفها الرئيس بوش بالجبنة السويسرية لكثرة ثغراتها. ارادت الخارجية الامريكية -دون جدوى- بلورة سياسة جديدة بشأن العقوبات قبل انعقاد القمة العربية في عمان في اذار الماضي. فانتظرت موعد تجديد العقوبات في الرابع من حزيران الجاري لطرح مقترحاتها التي عرفت بـ "العقوبات الذكية" على مجلس الامن والتي تهدف الى: انهاء حالة التداعي التي تعاني منها العقوبات من جراء عمليات التهريب عبر دول الجوار، ضبط ما يدخل العراق لمنع تسرب مواد محظورة، اعادة صدام حسين مجددا الى قفص العزلة، حرمانه من ورقة العقوبات في كسب الرأي العام العربي والعالمي بتحميله مسؤولية التلكؤ في فتح قنوات الامداد الغذائي والانساني للشعب العراقي.

واذا كانت "العقوبات الذكية" هي مجرد معركة في حرب طويلة، فالسؤال ماهي الحرب التي تخوضها واشنطن؟ هل هي عودة المفتشين الدوليين؟ ام الاطاحة بالنظام العراقي؟ ام الاستمرار بسياسة الاحتواء اعتمادا على نظام عقوبات محسن؟

ان سياسة الاحتواء التي اعتمدتها ادارة الرئيس كلينتون، انتهت عمليا الى تحاشي المواجهة مع صدام حسين، فتوصية مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية انذاك لفريق التفتيش الدولي للاسلحة كانت بعدم تحدي او دخول مواجهة مع صدام تتطلب رد فعل عسكري امريكي، وذات "النصيحة" قدمتها للطرفين الكرديين العراقيين ابان مباحثات السلام بين الحزبين في واشنطن عام 1998، الى ان بلغ التراجع الامريكي مداه عندما طرد صدام حسين المفتشين الدوليين من العراق لتضطر واشنطن انذاك برد عسكري وصف "بوخز ابر" استفاد منه النظام العراقي. فأي عمل لا يطيح بصدام حسين سيقويه على الاقل اعلاميا ومعنوياً.

ان دخول واشنطن معركة "العقوبات الذكية" دون ان تكون جزءاً من استراتيجية واضحة الهدف، وبدون اعداد كامل للاحتمالات، ستعرض الادارة الجديدة نفسها لاختبار سياسي صعب، قد تجد نفسها بعد ان تحاشت التورط في حقل الغام الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، تسقط في مستنقع العراق السياسي. ولذا فان اي فشل على صعيد العقوبات سيكون نصراً مجانياً لصدام حسين.

فهناك المخاطر التالية:

* ان لا يتوصل مجلس الامن الى قرار بشأن الاقتراحات الامريكية البريطانية، وتحاشيا لاستخدام فيتو روسي او صيني، يتم تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء دون تعديل لمدة ستة شهور كما تلوح وتريد كل من روسيا والصين، بحجة الحاجة الى مزيد من الوقت لدراستها.

* ان يتم الالتفاف على المقترحات باعتمادها مبدئيا على ان يتم تنفيذها بعد الاتفاق على تفاصيلها، بخاصة فيما يتعلق بقائمة المواد المحظورة ذات الاستعمال المزدوج. وفي غضون ذلك سيواصل العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة اشهر اخرى.

* ان يتم تعديل المقترحات الامريكية، وهذا ما لوحت به فرنسا بحجة التوفيق بين المقترحات الروسية والامريكية، بما يترك الكثير من الثغرات لمصلحة بغداد مما سيفرغ القرار من محتواه.

* المقترحات الامريكية تعتمد على استجابة وتعاون دول الجوار، وان اطول حدود للعراق هي مع ايران. الا ان قرار الادارة الامريكية في استمرار العمل بقانون المقاطعة لايران لايدفع الاخيرة للتعاون مع واشنطن الامر الذي قد يدفع ايران لمزيد من التعاون مع بغداد تحت شعار محاربة الامبريالية والصهيونية.

* واذا كانت واشنطن تعول على العداء التاريخي بين صدام حسين وبعض دول الجوار، فان التقارب الاخير بين سوريا والعراق انهى هذه المقولة، الامر الذي سيجعل واشنطن خاضعة الى خطر الابتزاز السياسي والمالي من قبل هذه الدول.

* رغم اختلاف متطلبات وظروف دول الجوار (تركيا، سوريا، الاردن، ايران)، الا ان جميعها تطالب ان تكون الاجراءات من خلال قرارات مجلس الامن، وان يكون التعامل في شكل متكافىء ومتساو، والتأكد من ان مصالح هذه الدول الاقتصادية لا تتضرر من اي رد فعل عراقي، وان لا يحصل اي طرف على صفقة افضل من الاخر.

* هناك عقبات في تنفيذ المقترحات البريطانية الامريكية على صعيد المراقبة المطلوبة على الحدود وغيرها من مناطق الشحن للعراق، خاصة وان الآلية المقترحة للمراقبة تعتمد على اجهزة الرقابة المحلية لدول الجوار.

وعلى فرض نجاح واشنطن تجاوز هذه العقبات وتم اقرار العقوبات "المحسنة" الامريكية، فهل واشنطن مهيئة لمواجهة الاحتمالات التالية:

- امتناع بغداد عن تصدير النفط، علما ان النظام العراقي تمكن من الصمود بدون تصدير النفط لفترة امتدت بين 1991 لغاية 1996. فالمشكلة تصبح: كيف يعوض مجلس الامن الدول المتضررة عن خسائرها؟ الامر الذي يتطلب حزمة من المساعدات تتجاوز الاموال العراقية المعلقة تحت اشراف الامم المتحدة، وهنا يأتي دور

الاتفاقيات الثنائية، خاصة الكويت والسعودية في مساعدة تلك الدول المتضررة. قد تكون هذه الدول مستعدة للمساعدة اذا كانت هذه الاجراءات خطوة في مشروع شامل للتغيير السياسي في العراق، والا فستجد نفسها عرضة لنزيف اقتصادي اضافة الى نزيف سياسي على صعيد الشارع العربي.

- ان الخط البياني للسياسة الامريكية في شأن العقوبات يعكس تراجعا متواصلاً: بدءا من قرار 986، الى مذكرة التفاهم، الى قرار 1284، واخيرا المقترحات الحالية. السؤال: ماذا في جعبة واشنطن في حال فشل المقترحات الاخيرة؟ هل هناك تراجع اخر؟
- {{

ان بوادرالانقسام في مراكز صناعة القرار السياسي في الادارة الامريكية اخذت تطفو على السطح. فهناك الخارجية بقيادة كولن باول الذي يميل الى "الاعتدال" واعطاء العقوبات بشكلها المحسن فرصة لتأخذ مفعولها، ومن الجهة الثانية هناك نائب رئيس الجمهورية ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد اللذان يميلان نحو موقف اكثر حزماً تجاه العراق. اما موضوع المعارضة العراقية وامكانية التغيير في العراق فلم يأخذ دوره في المراجعة بعد او على الاقل لم يحسم.

ولكن مشاعر الاحباط التي انتابت الكثير من الاوساط العراقية المناهضة للدكتاتورية امتدت لتشمل حتى قيادة المؤتمر الوطني العراقي التي عبرت اخيراً للمسؤولين الامريكيين عن عتبها الى حد رفض المساعدة المالية اذا كان دورها مجرد اداة اعلام كما تريد لها الخارجية الامريكية بدلا من العمل الجدي للتغيير في العراق.

**(الملف العراقي، العدد 114، حزيران 2001)**